«المركزي العراقي» إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد

نموُّ الموجودات المجمّعة للمصارف العراقية بنسبة 1.9% في العام 2023

تشير لائحة البنك المركزي العراقي حول عدد المصارف العاملة فعلياً في العراق إلى أنها بلغت 70 مصرفاً، تشمل سبعة مصارف حكومية (ستة منها تجارية/تقليدية ومصرف إسلامي واحد)، و23 مصرفاً أهلياً (أي خاصاً) تجارياً عراقياً، و28 مصرفاً إسلامياً أهلياً، و12 فرعاً لمصارف عربية وأجنبية. وتشير آخر البيانات المتوافرة حول الإنتشار المصرفي في العراق، إلى أن عدد فروع المصارف العاملة في العراق قد بلغ 876 مصرفاً في نهاية العام 2022.

تحوز المصارف الحكومية التجارية على ما نسبته 43.8% من مجموع الفروع العاملة في العراق، والمصارف الأهلية التجارية نسبة 30.7% والمصارف الاهلية الإسلامية نسبة 21.8% والمصارف الأجنبية التجارية نسبة 2.6%، والمصارف الأجنبية الإسلامية نسبة 0.6%، والمصرف الحكومي الإسلامي على نسبة 0.4%. كما يُوجد تركّز كبير في شبكة الفروع بين المصارف العاملة في العراق، حيث تدير أول عشرة مصارف من حيث عدد الفروع، 466 فرعاً، أي ما نسبته 53% من مجموع فروع المصارف العاملة في العراق.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العراقي

بلغ حجم الموجودات المجمعة للمصارف العاملة في العراق نحو 202,616 مليار دينار عراقي في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023، محققة نسبة نمو 1.9 % عن نهاية العام 2022، وذلك مقابل نسبة نمو 15.1 % خلال العام 2021 بأكمله، و4 % خلال العام 2020 بأكمله. ووصل مجمل الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف إلى نحو 69,365 مليار دينار، بنسبة نمو 12.7 % عن نهاية العام 2022.

كما تُشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أن مجموع ودائع القطاع المصرفي العراقي قد وصل الى 128,449 مليار دينار، بتراجع طفيف بنسبة 0.5% عن نهاية العام 2022. أخيراً، بلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق 18,622 مليار دينار، محقّقاً نسبة نمو 9.3% عن نهاية العام 2022.

جدول 1: تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العراقي

	2020	2021	2022	نوفمبر 2023
مليون دينار عراقي				
مجموع الموجودات	138,468,929	159,424,417	198,661,832	202,616,330
مجمل الائتمان النقدي	49,817,737	52,971,508	60,576,014	69,364,648
للقطاع العام	23,951,085	23,393,215	21,984,380	27,061,403
للقطاع الخاص	25,866,652	29,578,293	35,016,532	40,017,097
مجموع الودائع	84,924,168	96,071,378	129,083,322	128,449,216
رؤوس الأموال	16,778,264	17,696,513	17,879,543	18,622,426
مليون دولار أميركي				
مجموع الموجودات	95,496	109,948	137,008	155,859
مجمل الائتمان النقدي	34,357	36,532	41,777	53,357
للقطاع العام	16,518	16,133	15,162	20,816
للقطاع الخاص	17,839	20,399	24,149	30,782
مجموع الودائع	58,568	66,256	89,023	98,807
رؤوس الأموال	11,571	12,204	12,331	14,325

المصدر: البنك المركزي العراقي

بيانات أكبر عشرة مصارف عراقية

يتضمّن الجدول رقم 2، موجودات ورأسمال أكبر 10 مصارف عراقية، بحسب آخر البيانات المتوفرة. وقد بلغ مجموع الموجودات لتلك المصارف 169,041مليار دينار عراقي (نحو 116.5 مليار دولار) في نهاية العام 2022، ما يمثل نسبة85.1 % من مجمل موجودات المصارف العراقية، مما يدّل على التركز الكبير في القطاع المصرفي العراقي. كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف وهي مصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة ومصرف الرافدين، نحو 74.8 % من إجمالي

موجودات القطاع المصرفي العراقي. كما لا تزال المصارف الحكومية تسيطر على الجزء الأكبر من القطاع المصرفي، حيث تُدير المصارف الحكومية الستة ما نسبته 81.2% من الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي، فيما تُدير المصارف الأهلية نسبة 6.3 % من موجودات القطاع (2.9 % للمصارف الأهلية التجارية و3.7 % للمصارف الأهلية الإسلامية)، والمصارف الأجنبية نسبة 0.4% (0.3% للمصارف الأجنبية التجارية و0.1 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

جدول 2: موجودات ورأسمال أكبر عشرة مصارف عراقية (مليون دينار) – نهاية 2022

		الموجودات		رأس المال	
		مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار
1	المصرف العراقي للتجارة	65,735,501	45,335	3,546,000	2,446
2	مصرف الرافدين	58,106,592	40,074	238,000	164
3	مصرف الرشيد	24,864,553	17,148	50,000	34
4	المصرف العقاري	7,163,484	4,940	50,000	34
5	المصرف الزراعي التعاوني	3,712,467	2,560	130,077	90
6	المصرف الأهلي العراقي	2,432,712	1,678	270,000	186
7	مصرف بغداد	1,915,477	1,321	250,000	172
8	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	1,819,712	1,255	250,000	172
9	المصرف الصناعي	1,712,992	1,181	354,476	244
10	مصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية	1,577,806	1,088	400,000	276

المصدر: البنك المركزي العراقي

وبالنسبة إلى مجموع رأسمال تلك المصارف العشرة، فقد بلغ 5,397 مليار دينار، ممثلاً نسبة 30.2 % من مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق. من جهة أخرى، تُظهر بيانات البنك المركزي العراقي أن مجموع رؤوس أموال المصارف الحكومية قد وصل الى 4,341 مليار دينار في نهاية العام 2021، مقابل 5,964 مليار للمصارف الأهلية التجارية، و6,483 مليار للمصارف الأهلية الإسلامية، و775 مليار للمصارف الأجنبية التجارية، و132 مليار للمصارف الأجنبية الإسلامية.

وعليه، مثّلت رؤوس أموال المصارف الحكومية نسبة 25.1 % من مجمل رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق، فيما شكّلت رؤوس أموال المصارف الاهلية العراقية نسبة 69.7 % (33.4 % للمصارف الأهلية التجارية، 36.3 % للمصارف الأهلية الإسلامية)، ورؤوس أموال المصارف الأجنبية نسبة 5.1 % (4.3 % للمصارف الأجنبية التجارية و0.8 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

الشمول المالي في العراق

يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي إتخذها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ومن بينها تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة» والذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام. ومن مبادرات «المركزي العراقي»، المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بدءاً من العام 2015، والتي أسهمت في زيادة عدد الحسابات والقروض، كذلك عملية توطين الرواتب التي أطلقت منذ العام 2016. وفي العام 2020 أطلق البنك المركزي مبادرة جديدة خُصّصت للمصارف المختصة. أما في العام 2021 فقد أطلقت مبادرة لدعم الطاقة المتجددة.

وقد أسهمت تلك المبادرات في تعزيز الشمول المالي في العراق، حيث إنها تشترط على المستفيد من هذه المبادرات، أن يمتلك حساباً مصرفياً لأجل إكمال التعامل معه، ما أسهم في زيادة عدد الحسابات المصرفية وزيادة عدد البطاقات الإلكترونية المصدّرة لأجل توسيع حجم التعامل الرقمي داخل الإقتصاد. وقد نجحت إستراتيجية تعزيز الشمول المالي في العراق بشكل كبير جداً، بحيث تم تسجيل زيادة كبيرة جداً في مؤشرات الشمول المالي. فبحسب تقرير الإستقرار المالي في العراق لعام 2022، تحسّنت مؤشّرات الشمول المالي عبر تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة»، وكشف التقرير عن إرتفاع في المؤشر التجميعي للشمول المالي من (20.85 %) في العام 2017 إلى (33.5 %) في العام 2021.

جدول 3: مؤشرات الشمول المالي وتوسع الخدمات المالية في العراق – نهاية العام 2022

	2019	2020	2021	2022
الحسابات المصرفية - عدد حسابات الشركات	355,904	470,074	573,205	655,828
الحسابات المصرفية -عدد حسابات الودائع	83,612	186,036	191,955	226,223
الحسابات المصرفية -عدد حسابات التوفير	1,446,969	3,489,040	3,915,175	4,999,188
الحسابات المصرفية -الحسابات الجارية	1,153,037	1,981,826	2,016,322	2,914,652
الحسابات المصرفية - المجموع	3,039,522	6,128,996	6,696,657	8,795,891
البطاقات الإلكترونية - عدد				
البطاقات المدينة	1,460,891	2,811,503	5,083,997	5,430,434
البطاقات الالكترونية - عدد				
البطاقات الدائنة	38,883	46,469	50,927	61,320
البطاقات الالكترونية - عدد				
البطاقات مسبقة الدفع	7,187,050	7,506,759	9,771,370	10,711,017
عدد أجهزة الصراف الآلي				
عدد المحافظ الالكترونية	1,014	1,340	1,566	2,223
عدد نقاط البيع (POS)	403,797	1,226,235	2,107,265	2,970,390
	2,226	7,540	8,329	10,718

المصدر: البنك المركزي العراقي

مؤشّرات السلامة المالية

تُعدُّ نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي العراقي مرتفعة، حيث بلغت نسبة رأس المال الإجمالي الى الأصول المرجحة بالمخاطر 35.9 % حتى نهاية الربع الثاني من العام 2023. كما بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 31.9 % خلال الفترة عينها. وفي ما يخصُّ نسبة القروض المتعثّرة الى إجمالي القروض، فقد إنخفضت في نهاية الربع الثاني من العام 2023 لتشكل ما نسبته 16.1 %، مقارنة بـ 18.9 % في الفترة نفسها من العام 2022، حيث بدأت معدّلات نمو القروض المتعثّرة بالإنخفاض خلال العام 2023. علماً أن الإنخفاض في معدّلات نمو القروض المتعثّرة بمعدّل أقل من معدّلات نمو إجمالي القروض، يُعد أمراً إيجابياً لسلامة النظام المصرفي. ومن أهم المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة المصارف في إستخدام أصولها لتوليد الأرباح مؤشر العائد على الأصول، حيث بلغ معدّل العائد على الأصول نحو 1.4 % في نهاية الربع الثاني من العام 2023 مقارنة بـ 1.1 % ضمن الفترة نفسها من العام السابق. أما بالنسبة إلى معدلات السيولة للقطاع المصرفي، فإنها تُعد مرتفعة، حيث بلغ متوسط الأصول السائلة الى إجمالي الأصول حوالي 48.5 % في نهاية الربع الثاني من العام 2023.

دور «المركزي العراقي» في ضمان الإستقرار المالي

يلعب البنك المركزي العراقي دوراً مهماً في الحفاظ على الإستقرار المالي في البلاد، وذلك من خلال السياسات والتدابير المختلفة التي

تهدف إلى تنظيم النظام المالي وضمان حسن سير عمله. في ما يلي، نسلّط الضوء على بعض الإجراءات المختلفة التي يعتمدها «المركزي» في ضمان الإستقرار المالي، والتي يتّخذها لتحقيق هذا الهدف:

أولاً- السياسة النقدية: يتولّى البنك المركزي مسؤولية صوغ وتنفيذ السياسة النقدية في البلاد، ويتضمّن ذلك تحديد أسعار الفائدة، والتحكُّم في عرض النقود، وتنظيم سعر الصرف. كما يستخدم البنك المركزي أدوات مختلفة، مثل عمليات السوق المفتوحة ومتطلّبات الإحتياطي الإلزامي، للتأثير على المعروض النقدي والحفاظ على إستقرار الأسعار. ويُحدّد البنك أيضاً سعر الفائدة، والذي يُقرض به المصارف التجارية.

ثانياً- الإشراف والتنظيم: يلعب «المركزي» دوراً حاسماً في تنظيم القطاع المالي في العراق والإشراف عليه، وهو يضمن إمتثال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى للأنظمة والمعايير، وأن يكون لديها ما يكفي من رأس المال والسيولة لتحمُّل الصدمات. كما يقوم البنك المركزي بإجراء عمليات تفتيش منتظمة للمؤسسات المالية، ومراقبة أنشطتها.

ثالثاً- إدارة النقد الأجنبي: بما أن العراق مصدّر رئيسي للنفط، فإن إدارة النقد الأجنبي تشكل جانباً حاسماً من دور البنك المركزي، وهو يدير إحتياطات البلاد من النقد الأجنبي، والتي تُستخدم لتحقيق الإستقرار في سعر الصرف، وضمان السيولة الكافية في السوق. ويُنظم «المركزي» أيضاً سوق الصرف الأجنبي، ويفرض ضوابط على تدفقات رأس المال لمنع التقلُّبات المفرطة.

رابعاً- الشمول المالي: يعمل البنك المركزي على تعزيز الشمول المالي في العراق، وخصوصاً للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، وقد أطلق «المركزي» مبادرات عديدة في هذا الخصوص، مثل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تهدف إلى زيادة القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الإئتمان والمدّخرات والتأمين.

خامساً- التعاون مع المنظمات الدولية: يتعاون البنك المركزي مع المنظمات الدولية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، لتعزيز القطاع المالي والنمو الإقتصادي في العراق، ويشمل ذلك تلقّي المساعدة الفنية، والمشاركة في حوارات السياسات، والحصول على التمويل من المؤسسات الدولية.

سادساً- الإستقرار المالي: يُعدُّ دور البنك المركزي في ضمان الإستقرار المالي أمراً بالغ الأهمية للتنمية الإقتصادية في العراق. وتهدف سياسات البنك وإجراءاته، مثل السياسة النقدية والإشراف والتنظيم وإدارة النقد الأجنبي والشمول المالي والتعاون مع المنظمات الدولية، إلى تعزيز الإستقرار والنمو.